

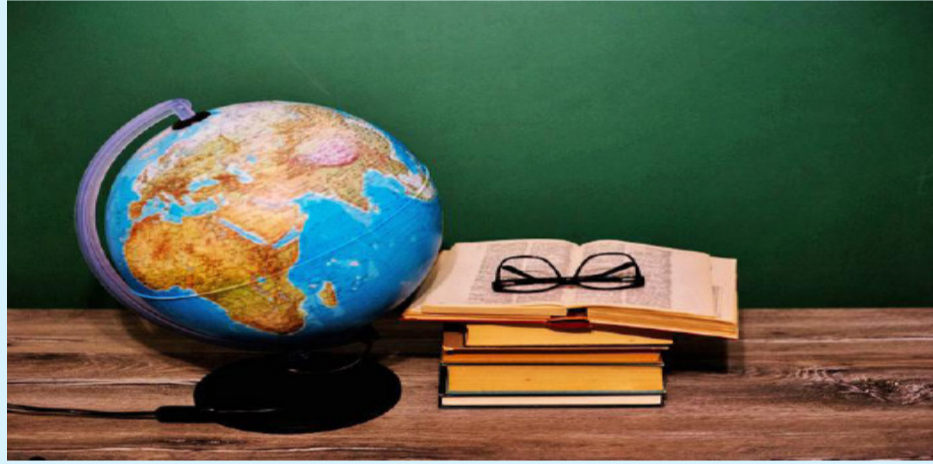
4 دلالات للنقاش في أحدث تصنيف لجامعات العالم

سليمان عبد المنعم

يظل تصنيف أفضل جامعات العالم الذي يصدر سنوياً عن بعض المؤسسات الدولية أحد أكثر التصنيفات إثارة واستقطاباً للاهتمام. ليس في الأمر ما يدهش لأن هذا التصنيف يكاد يمثل مؤشراً للمستقبل العلمي والصناعي والتكنولوجي والمعرفي والفكري والاجتماعي لدول العالم المختلفة. وقد تعددت التصنيفات السنوية لأفضل الجامعات في السنوات الأخيرة وإن ظل تصنيف جامعة شنغهاي هو الأقدم والأكثر ذبوعاً.

2020 جاءت 4 جامعات سعودية وجامعة مصرية واحدة ضمن قائمة الـ 500 الأفضل عالمياً. وفي مجال الطب الإكلينيكي جاءت 4 جامعات مصرية و3 جامعات سعودية ضمن الأفضل عالمياً، وفي مجال الرياضيات 6 جامعات سعودية وجامعتان مصريتان. ولم تظهر سوى جامعة إماراتية واحدة ضمن تصنيف هندسة الميكانيكا والطب الإكلينيكي وإدارة الأعمال، ولم تظهر أي جامعة إماراتية ضمن التصنيف العام لأفضل 500 جامعة.

الدلالة الرابعة أنه وبخلاف ما تمثله روسيا من قوة عسكرية وربما اقتصادية فما زالت جامعاتها ومعاهدها أقل بكثير في تصنيف أفضل جامعات العالم مقارنة بباقي الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، بل إن الجامعات الروسية تأتي أقل في التصنيف من جامعات إسبانيا وكوريا الجنوبية وإسرائيل! يبقى أن ما سبق ذكره من دلالات وأرقام ما زال يحتاج إلى دراسات أكثر تمحيصاً



فالتفت أن الجامعات الصينية تغزو في السنوات الأخيرة قائمة الأفضل في العالم. ففي التصنيف العام للجامعات مثلاً يوجد 72 جامعة صينية ضمن قائمة الـ 500 الأفضل عالمياً مقارنة بـ 103 جامعة أمريكية (مع ملاحظة أن عدد الجامعات الصينية يرتفع ليصل إلى 82 بإضافة جامعات هونج كونج

عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية لا يمثل أكثر من 4% من إجمالي عدد سكان العالم. أما على صعيد الكليات والمعاهد المتخصصة في الرياضيات فإنه توجد 120 جامعة ومعهداً متخصصاً ضمن الـ 500 الأفضل في العالم، و71 جامعة ومعهداً متخصصاً في هندسة الميكانيكا، و121 جامعة ومعهداً متخصصاً في الطب الإكلينيكي، و142 جامعة ومعهداً متخصصاً في إدارة الأعمال. تزيد هذه الأرقام ثلاث وأحياناً أربع مرات عن عدد مثيلاتها في بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان. يُضاف إلى هذا أن الجامعات الأمريكية تتفوق ليس فقط على صعيد عدد الجامعات الأفضل في تصنيف الـ 500 جامعة ولكنها تتفوق أيضاً على صعيد أن هذه الجامعات تحتل غالباً المراكز الأولى في صدارة الأفضل عالمياً إذ توجد 30 جامعة أمريكية ضمن قائمة الـ 500 الأفضل في التصنيف العام، كما تأتي 16 جامعة أمريكية أو معهداً متخصصاً في الرياضيات ضمن قائمة الـ 30 الأفضل عالمياً.

الدلالة الثانية أنه إذا كان عدد الجامعات والمعاهد الأمريكية الأفضل يزيد على عدد جامعات ومعاهد بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان وروسيا وإسبانيا وكوريا الجنوبية مجتمعة فإن هذا الفارق الكبير بين الجامعات الأمريكية وغيرها من الجامعات المتقدمة يتضاءل بشكل ملحوظ حينما تتم المقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

هناك تصنيفات تقتصر على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية مثل تصنيف webometrics وهناك أيضاً تصنيف مجلة التايمز للتعليم الجامعي الذي يقوم بتصنيف الجامعات على عدة مستويات من بينها أفضل 100 جامعة لم يمر عليها 50 عاماً. ويوجد كذلك التصنيف المعروف اختصاراً بـ QS.

يتميز تصنيف شنغهاي بأنه يعتمد على عدة معايير متنوعة ومتكاملة للتقييم ويعطي لكل منها وزناً نسبياً. 10% من درجات التقييم لخريجي الجامعة الحاصلين على جائزة نوبل أو جوائز فيلدز الشهيرة في الرياضيات، و20% لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الحاصلين على جائزة نوبل أو جوائز فيلدز في الرياضيات، و20% تخصص لنسبة الاقتباسات العلمية عن الأبحاث المقدمة باسم الجامعة، و20% لنسبة الأبحاث والدراسات المنشورة في دورياتي Nature وScience، و20% للأبحاث المشار إليها في كشاف العلوم الاجتماعية والكشاف المرجعي الموسع للعلوم، وأخيراً 10% للاداء الأكاديمي للجامعة بالنسبة لحجمها. وقد بدأ تصنيف شنغهاي عند انطلاقه بقائمة تضم أفضل 500 جامعة على مستوى العالم تقيماً عاماً بصرف النظر عن التخصصات (الكليات والمعاهد) التي تضمها كل جامعة، وفي مرحلة تالية أصبح التصنيف يضم تصنيفات للجامعات والمعاهد المتخصصة في 54 مجالاً أكاديمياً.

الاعتماد على تصنيف شنغهاي لعام 2020 يكشف عن عدد من الدلالات التي تسلط الضوء على المشهد العالمي في سباق التنافس الأكاديمي بين جامعات العالم. الدلالة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تتصدر قائمة أفضل جامعات العالم سواء على صعيد التصنيف العام أم على صعيد التصنيفات المتخصصة. في التصنيف العام تجيء الجامعات الأمريكية في الصدارة حيث يوجد 103 جامعة أمريكية من بين الـ 500 جامعة الأفضل في العالم بنسبة 21% مع ملاحظة أن

جدول انتقائي بتصنيف أفضل جامعات العالم				
الدولة	التصنيف العام	الرياضيات	هندسة الميكانيكا	إدارة الأعمال
الولايات المتحدة	103	120	71	142
بريطانيا	36	26	29	49
ألمانيا	30	60	18	17
فرنسا	17	34	17	17
اليابان	14	10	11	9
الصين	72	94	71	26
إسرائيل	6	7	2	1
كوريا الجنوبية	11	8	11	5
روسيا	3	6	2	1
السعودية	4	6	4	3
مصر	1	2	2	4
جنوب أفريقيا	4	1	1	5
إسبانيا	13	16	6	9
الإمارات			1	1

وتايوان). وتصل المنافسة بين الجامعات الأمريكية والصينية في مجال هندسة الميكانيكا إلى نقطة التعادل بعدد 71 جامعة أمريكية ومثلها صينية في قائمة الأفضل عالمياً. كذلك الأمر في مجال الرياضيات إذ يوجد 120 جامعة ومعهداً أمريكياً ضمن قائمة الأفضل عالمياً مقابل 94 في الصين. الدلالة الثالثة أن الجامعات العربية ما زالت متأخرة في تصنيف الأفضل عالمياً تأتي السعودية ومصر بتصنيف يتقدم كل الدول العربية لكنه ما زال دون الجامعات الأجنبية المتقدمة بكثير. في آخر تصنيف عام لسنة



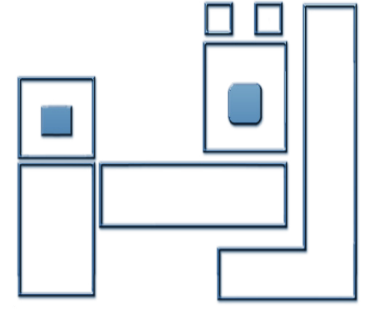
دله البركة
Dallah Albaraka

أسسه: صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة: هديل صالح كامل

مركز جسور

للدراستات والاستشارات الثقافية والتنمية

CULTURAL-DEVELOPMENTS STUDIES-CONSULTING



لأن المعرفة تسبق الرأي

تصدر عن مركز جسور للدراستات والاستشارات الثقافية والتنمية - عدد يونيو 2021

مصر: 851 ألف خريج تعليم عالي بالمتوسط سنويا مقابل 547 ألف فرصة عمل

جمال محمد غيطاس

حُرمت باقي المحافظات من نوع أو أكثر من المؤسسات التعليمية، فعلى سبيل المثال لم يكن هناك خريجي أكاديميات في 19 محافظة وهم الغربية، أسيوط، القليوبية، المنوفية، بني سويف، سوهاج، كفر الشيخ، البحيرة، المنيا، الإسماعيلية، دمياط، الفيوم، السويس، الأقصر، شمال سيناء، الوادي الجديد، مطروح، البحر الأحمر، جنوب سيناء. بينما لم تخل محافظة واحدة من خريجي الجامعات الحكومية، كذلك حُرمت 19 محافظة من خريجي الجامعات الخاصة، حيث أن تلك الجامعات ليست متاحة سوى في 8 محافظات، هي القاهرة والإسكندرية والجيزة والدقهلية والقليوبية وبني سويف وشمال وجنوب سيناء.

وقد كان من الطبيعي أن يترافق مع ذلك، أو بنجم عنه، اختلال مماثل وربما بالدرجة نفسها في توزيع الخريجين وفرص العمل جغرافيا على المحافظات المختلفة، حيث تبين الأرقام أن أكثر من نصف الخريجين، أو تحديدا 51% يتركز في أربع محافظات فقط، هي القاهرة والجيزة والإسكندرية والدقهلية، وتتنوع النسبة الباقية 49%، على 23 محافظة، بنسب تتراوح بين أقل من 1% و6%، كما يتركز 40% من فرص العمل في ثلاث من المحافظات الأربع نفسها، وهي القاهرة والجيزة والإسكندرية، أما باقي فرص العمل التي تمثل نسبة 60% فتقاسمتها باقي المحافظات الأربع والعشرين.

خلاصة ما يمكن الخروج به من الأرقام السابقة، أن خريجي التعليم العالي في مصر

من الأصل، فتصبح غالبيتهم موارد بشرية متبذرة بلا طائل. وفي قطاع الزراعة نجد اختلالا معكوسا، حيث يحتل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، المرتبة رقم واحد في سوق العمل المصرية من حيث عدد فرص العمل، إذ بلغ المتوسط العام السنوي لقوة العمل الإجمالية به خلال فترة الدراسة 14 مليوناً و504 ألفاً و615 شخصاً، لكنه يعد من القطاعات عالية الفقر، من حيث عدد خريجي التعليم العالي العاملين به، إذ بلغ المتوسط العام السنوي لعدد فرص العمل التي شغلها خريجو التعليم العالي 225 ألفاً و552 فرصة فقط.

وبالطبع فإنه ليس من المقبول تنمويًا ومجتمعياً أن يكون عدد قوة العمل الإجمالية في قطاع الزراعة بالملايين، وفرص العمل الجديدة التي يوفرها سنويا بمئات الآلاف، ثم تترك منظومة التعليم الجامعي الزراعي ضعيفة منكمشة عاما وراء الآخر، فلا تقوي سوي علي ضخ بضعة آلاف، ففي هذه الحالة تكون العلاقة بين الجانبين مختلة، وتولد نقصا حادا في عدد الخريجين مقابل عدد فرص العمل، ما يضع عبئا وآثارا وتداعيات سلبية عديدة، علي خطط التنمية بهذا القطاع.

تتسع رقعة الاختلال والاختناق لتشمل نوعا آخر هو الاختلال والاختناق الجغرافي، حيث كشفت الأرقام عن اختلال واضح في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي التي تضخ الخريجين، والمنشآت والمؤسسات بقطاعات التوظيف المختلفة

وفقا لقاعدة بيانات مركز جسور للتعليم وسوق العمل، التي تتناول أوضاع التعليم العالي وسوق العمل في مصر خلال الفترة من 2013 الي 2018، فإن مؤسسات التعليم العالي في مصر قدمت لسوق العمل حوالي 456 ألفا و851 خريجا سنويا كمتوسط عام خلال تلك الفترة، في حين كان المتوسط العام لفرص العمل الجديدة، التي تم شغلها سنويا من قبل أشخاص يقعون في الشريحة العمرية بين 20 و 30 عاما، ويحملون المؤهلات التعليمية المصنفة علي أنها مؤهلات تعليم عالي قد بلغ 111 ألفا و547 فرصة عمل سنويا. ما يعني أن المتوسط العام لعدد الخريجين خلال تلك الفترة، يعادل ما يزيد قليلا علي ضعف المتوسط العام لفرص العمل، وعمليا تعني هذه الأرقام أن العلاقة بين التعليم وسوق العمل في مصر واقعة في حالة "اختلال واختناق" ... كيف؟



الفرص المتاحة، ليس فقط لنقص الفرص، ولكن لكون تركيبة بيئة العمل نفسها لا تضع هذه النوعية من التخصصات في درجة مناسبة بسلم أولوياتها، هذا فضلا عن المزاحمة علي الفرص، التي تأتيهم من غير خريجي التعليم العالي، ففي قطاع الإدارة والتجارة بلغ المتوسط العام السنوي لأعداد الخريجين 98 ألفا و133 خريجا سنويا، فيما سجلت فرص العمل نموا سلبيا، يقدر بفقد 27 ألفا و649 وظيفة سنويا، وفي قطاع الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية كان المتوسط العام السنوي لعدد الخريجين 42 ألفا و316 خريجا، والمتوسط العام السنوي لفرص العمل المضافة له سنويا ألفا و679 فرصة سنويا،

وهنا يمكن القول أنه ليس من المقبول تنمويًا واجتماعيا أيضا أن تكون الطاقة

حينما نتحدث عن الاختلال، يمكننا القول أن الحالة المثلى للعلاقة بين خريجي التعليم العالي، وسوق العمل تتحقق وتستديم، حينما يكون النقص والزيادة في أعداد الخريجين وفرص العمل متقاربة، ومرتبطة معا ارتباطا طرديا، بحيث أنه كلما زادت أعداد الخريجين، زادت أعداد فرص العمل والعكس صحيح. لكن شيئا من هذا لم يحدث علي وجه الإجمال في العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في مصر، بل كان الاختناق والاختلال هو الحالة السائدة، وإن اختلف من عام لآخر، ومن تخصص تعليمي لآخر، ومن قطاع توظيف لآخر، ومن محافظة أو منطقة جغرافية لأخرى.

فالأرقام المتاحة تدل علي أن جميع خريجي التعليم العالي، علي اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم، ودرجاتهم العلمية، يتحركون في مساحة داخل سوق العمل تمثل 16.07% من هذه السوق، والمساحة الشاسعة الباقية التي تزيد علي 83.8%، فهي من نصيب العمال والحرفيين، من حملة المؤهلات غير المصنفة ضمن درجات التعليم العالي، كالأبتدائية والإعدادية والثانوية العامة والدبلومات، وغيرها، فضلا عن الأميين الذي لا يعرفون القراءة والكتابة أصلا. وبالتالي فإن سوق العمل المصرية، تمثل ابتداء بيئة خانقة وضيقة، وغير صديقة في معظم الأحيان لخريجي التعليم العالي، وتعني كذلك أن الاقتصاد المصري يعتمد في عمومه علي عمالة خارج نطاق التعليم العالي.

لو اقتربنا من الأرقام أكثر، سنطالع الخطوط الأساسية لحجم هذا الاختلال والاختناق، لنجد أن قمة المعاناة من الاختلال والاختناق تقع بين خريجي كليات التجارة والآداب والحقوق والتربية والمعاهد التجارية، التي تمثل مجموعة الخمسة الكبار، لكون المتخرجين فيها يواجهون حزمة متغيرات صعبة في سوق العمل، فأعدادهم أكبر من

العدد الإجمالي للخريجين والعدد الإجمالي لفرص العمل للخريجين في مصر موزعان علي القطاعات المختلفة خلال الفترة من 2013 الي 2018												
القطاع	2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	الخريجون	فرص العمل	الخريجون	فرص العمل	الخريجون	فرص العمل	الخريجون	فرص العمل	الخريجون	فرص العمل	الخريجون	فرص العمل
الاتصالات وتقنية المعلومات	30,224	126,824	22,894	94,159	26,971	125,358	40,466	123,521	39,916	100,657	39,633	140,183
الاثار والسياحة والفنادق	13,624	34,671	6,964	37,295	10,653	45,065	12,496	30,021	43,824	32,068	11,885	37,157
الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية	54,699	292,653	29,543	274,420	39,297	253,689	44,493	228,251	46,741	214,781	39,125	268,226
الإدارة والتجارة	96,987	1,750,670	59,713	1,702,926	79,090	1,771,022	109,194	1,484,090	116,526	1,754,541	127,286	1,686,316
الإعلام	6,951	58,850	3,911	59,166	6,641	64,509	7,596	56,834	9,114	64,822	7,036	71,466
التربية والتعليم	54,713	3,984,684	25,185	3,959,296	55,773	3,749,296	65,316	3,660,725	80,204	3,381,035	97,634	3,812,421
الرعاية الصحية	42,156	993,605	42,078	950,342	31,157	976,784	41,770	1,017,276	49,893	1,065,689	55,139	1,147,804
الزراعة والثروة الحيوانية	9,177	231,066	6,705	230,679	10,010	208,853	14,221	192,959	15,251	184,881	16,052	304,875
العلوم	9,928	53,375	4,329	73,670	11,094	56,045	13,706	66,459	13,104	63,225	12,941	50,622
الفنون والإبداع والتسليية	2,577	48,585	2,386	53,871	1,028	57,646	3,476	55,688	4,124	66,192	3,793	57,951
الفنون والعدالة	26,259	815,915	31,434	797,246	27,838	1,129,593	34,601	1,092,443	32,026	1,084,177	33,831	1,154,446
اللغات والترجمة	19,700	22,582	10,289	26,705	15,568	29,509	18,186	24,292	21,478	28,074	20,810	36,649
المهندسون	20,694	371,575	22,199	355,227	9,712	360,289	20,983	394,398	21,776	442,801	24,613	433,605
وظائف متعددة التخصصات الخريجونية	772	377,278	364	455,832	856	377,903	1,043	198,688	842	305,396	877	363,971
الإجمالي	452,602	9,710,228	300,436	9,614,381	372,059	9,750,915	482,164	9,066,104	529,864	9,348,801	554,075	10,145,613

ظلوا يتمددون ويزيدون خلال فترة الدراسة، فيما كانت سوق العمل الخاصة بهم - الضئيلة جدا مقارنة بسوق العمل الإجمالية - تميل للانكماش والتقلص مع الوقت، حتي بلغ المتوسط العام لأعداد الخريجين الجدد سنويا، ما يزيد علي ضعف المتوسط العام لأعداد فرص العمل الجديدة، وكان هذا هو الممكن الحقيقي لحالة الاختلال والاختناق.

التي توفر فرص العمل، فعلي صعيد توزيع المؤسسات التعليمية، - وجد أن أربعة محافظات فقط، يوجد لديها الأنواع الأربعة من مؤسسات التعليم العالي، وهي الجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة، والاكاديميات، والمعاهد العليا والفنية، وهذه المحافظات هي القاهرة والإسكندرية والجيزة والدقهلية، بينما

الاستيعابية لهذه المجالات بضعة آلاف من فرص العمل سنويا، ثم يجري تضخيم هذه القطاعات بمنظومة بالتعليم العالي، لتضخ بسوق العمل عشرات الآلاف سنويا، تختنق بهم السوق، مخلقة مشكلة بطالة حادة، أو سوء توزيع لهؤلاء الخريجين، لينتهي بهم المطاف في مجالات لم يعدوا أو يؤهلوا لها



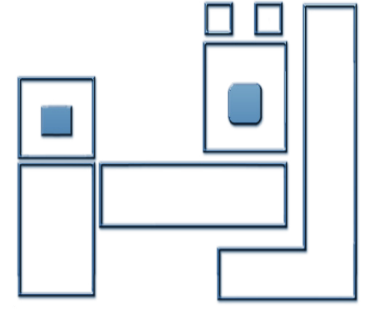
دله البركة
Dallah Albaraka

أسسه: صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة: هديل صالح كامل

مركز جسور

للدراستات والاستشارات الثقافية والتنمية

CULTURAL-DEVELOPMENTS STUDIES-CONSULTING



تصدر عن مركز جسور للدراستات والاستشارات الثقافية والتنمية - عدد يونيو 2021

لأن المعرفة تسبق الرأي

860 ملايين فرصة عمل أتيحت في 2020 مقابل أكثر من 1.9 مليار نسمة في سن العمل

■ محمود سلامة

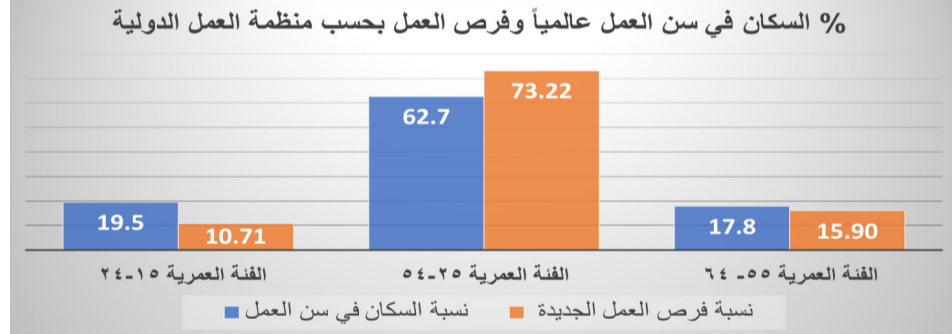
رصدت منظمة العمل الدولية مجموع فرص العمل التي أتيحت في 2020 موزعة على القطاعات المختلفة والتي تجاوزت بقليل عدد 860 ملايين فرصة جديدة، مقابل عدد سكان العالم في سن العمل الذين بلغوا أكثر من 1.9 مليار نسمة، وقد قسمتهم إلى 3 فئات عمرية موزعة حسب المستوى التعليمي، الفئة الأولى من 15 إلى 24 سنة، و الفئة الثانية من 25 إلى 54 سنة، و الفئة الثالثة من 55 إلى 64 سنة، فما هي نسبة كل فئة عمرية في المستويات التعليمية وكذلك نسبتها في فرص العمل المطروحة من القطاعات الوظيفية؟ وما هي الفئة العمرية التي استحوذت على أكبر معدل لفرص العمل؟



و973 نسمة، بنسبة تمثل 17.8% من إجمالي السكان. 33.7% ممن في تلك الشريحة كانوا في مرحلة ما قبل الثانوية، و 44.2% كانوا في مرحلة الثانوية حتى ما قبل مرحلة البكالوريوس. أخيراً: مرحلة البكالوريوس حتى الدكتوراه كانت نسبتهم 20%، مع ثبات نسبة الـ 1.8% بدون تعليم تقريباً وأقل من 0.5% غير مصنفيين تعليمياً.

إجمالي الفرص الجديدة التي أتاحتها القطاعات الوظيفية المختلفة لهذه الفئة هي

الأولى. ثانياً: مرحلة الثانوية حتى ما قبل مرحلة البكالوريوس استحوذت على نسبة 43.6% من مجموع السكان، ولكنها تظل المرحلة ذات العدد الأكبر من السكان. أخيراً: مرحلة البكالوريوس حتى الدكتوراه وكانت نسبتهم 27%، مع ثبات نسبة الـ 1.6% بدون تعليم و 1.9% غير مصنفيين تعليمياً. ويلاحظ زيادة عدد السكان في المرحلة التعليمية التي تلي البكالوريوس بنحو 20% عن نظيرتها في الفئة العمرية الأولى، وهو أمر منطقي



136 مليوناً و809 ألفاً و237 فرصة. ضخت 5 قطاعات أقل من 10% من إجمالي فرص العمل لكل منها، وهي القوات المسلحة، وقطاع المديرين، وعمال الدعم الكتابي، والعمال المهرة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك، ومشغلو المصانع والآلات والمجمعون. في المقابل وفرت القطاعات الخمسة الأخريات 67.19% من إجمالي فرص العمل. حيث أضاف قطاع المهنيين 15% من الفرص وهي ذات نسبة الفرص التي أضافها قطاع عمال الخدمة والمبيعات، كذلك طرح قطاع الاعمال الأولية 14% من الفرص، تلاه قطاعي الفنيين والمهنيين المعاونين وعمال الحرف والصناعات المرتبطة بها ليساهم كل منهما بـ 11% من فرص العمل على حدة.

يتبدى مما سبق أن الفئة العمرية الثانية استحوذت على أكبر عدد من السكان في سن العمل تلتها الفئة العمرية الأولى وجاءت الفئة العمرية في المرتبة الثالثة، أما من حيث فرص العمل فاستحوذت الفئة العمرية الثانية كذلك على أكبر معدل فرص عمل أتيحت في 2020 تلتها الفئة العمرية الثالثة، ثم جاءت الفئة العمرية الأولى في الترتيب الأخير.

بتلائم مع تلك الفئة العمرية. أما من حيث الوظائف فقد أتيحت لهذه الفئة العمرية عدد 629 مليون و884 ألفاً و745 فرصة، بنسبة 73% من إجمالي الفرص التي أتيحت في 2020. استحوذت 5 قطاعات على أكثر من 72% من فرص العمل وهي قطاعات: عمال الحرف والصناعات المرتبطة بها، والمهن الأولية، الفنيين والمهنيين المعاونين، عمال الخدمة والمبيعات، والمهنيين، لتكون نسب مساهمتهم في فرص العمل على التوالي 11.6%، 12.2%، 12.3%، 16.1%، 19.6%. ويلاحظ تضاعف أعداد فرص العمل التي أتيحت لقطاع المهنيين مقارنة بالفئة العمرية الأولى بأكثر من الضعف، كذلك انخفاض الفرص التي طرحها قطاع المهن الأولية بنحو 5%، وقطاع عمال الخدمة والمبيعات بنحو 10%. أما القطاعات الخمسة الأخريات فقد وفرت 27% من مجموع فرص العمل.

الفئة العمرية الثالثة (من 55 إلى 64 سنة) تحتل تلك الفئة العمرية المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان في سن العمل عالمياً والتي بلغ عددها 340 ملايين و148 ألفاً و389 فرصة عمل أتيحت في 2020، وهذا العدد من الوظائف يمثل 10.7% من إجمالي الفرص التي أتيحت لكافة السكان في سن العمل والتي بلغت 860 ملايين و263 ألفاً و54 فرصة، وبحسب تصنيف منظمة العمل الدولية فقد وزعت تلك الفرص على 10 قطاعات وظيفية مختلفة. أتاحت وظائف القوات المسلحة منها أقل من 0.5% وهي أقل نسبة فرص أتيحت من بين القطاعات كافة، تلاها قطاع المديرين الذي وفر مليون ونصف فرصة عمل تقريباً بنسبة 1.6%، ثم قطاع العمالة المهرة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك الذي طرح فرص نسبتها 6.7% من إجمالي الفرص، أما قطاع مشغلو المصانع والآلات والمجمعون طرح 7.8% من الفرص، في حين وفر قطاع المهنيين 8% من الفرص، وأتاح قطاع الفنيين والمهنيين المعاونين أكثر من 9.5% من مجموع فرص العمل وهي ذات نسبة الفرص التي وفرها قطاع عمال الدعم الكتابي، أما النصيب الأكبر من الفرص التي طرحتها أضافها قطاع عمال الخدمة والمبيعات والتي تجاوزت ربع فرص العمل التي أتيحت في 2020 لهذه الشريحة العمرية لتصل إلى 26%، تلاها قطاع المهن الأولية كثنائي أعلى قطاع توفيراً لفرص العمل بنسبة 19%، تلك المهن البسيطة الروتينية التي تستلزم قوة بدنية في أغلبها، أخيراً قطاع عمال الحرف والصناعات المرتبطة بها وفر 10.6% من فرص العمل.

الفئة العمرية الثانية (من 25 إلى 54 سنة) تتسم هذه الشريحة العمرية بكونها الأعرض في الفترة الزمنية وهي تستغرق 30 عاماً، أي ثلاثة أضعاف كل شريحة من الشريحتين الأخرتين التي تتضمنتا 10 سنوات فقط لكل منها. بلغت نسبة تلك الفئة العمرية 62.7% من سكان العالم، بمجموع مليار و196 ملايين و804 ألفاً و386 نسمة، ووزعت تلك الأعداد على المراحل التعليمية المختلفة كالتالي؛ أولاً: مرحلة ما قبل الثانوية استحوذت على 27.5%، تلك النسبة انخفضت بنحو 12% مقارنة بنظيرتها في الفئة العمرية

الفئة العمرية الأولى (من 15 إلى 24 سنة) عدد سكان تلك الفئة العمرية على مستوى العالم هو 372 ملايين و667 ألفاً و834 نسمة، بنسبة تمثل 19.5% من مجموع السكان في سن العمل المتعارف عليه دولياً وهو من 15 إلى 64 سنة والذي بلغ في 2020، مليار و909 مليون و651 ألفاً و71 نسمة. وزعت تلك الشريحة العمرية بحسب المستوى التعليمي إلى 9 مراحل متدرجة وفق دليل اليونسكو للمؤسسات التعليمية. بدأت بمرحلة الطفولة التي كانت حصتها 1.4% فقط، مروراً بمرحلة التعليم الابتدائي التي استحوذت على 7.2%، ثم بالمرحلة الإعدادية التي كانت نسبة السكان فيها 31.4% وهي ثاني أعلى نسبة في مراحل التعليم التسعة بعد مرحلة الثانوية التي استحوذت منفردة على 46.6%. تلتها مرحلة التعليم ما بعد الثانوي غير العالي كالمعاهد المتوسطة والمعاهد الفنية بنسبة 0.7%، أما التعليم العالي قصير المدة وهي مجموعة من البرامج الأكاديمية تسبق مرحلة البكالوريوس أو الليسانس تؤهل للدخول في سوق العمل مباشرة بحسب تصنيف اليونسكو كالبرامج المهنية والفنية فقد استحوذت على 3.2% من مجموع سكان تلك الشريحة، أما مرحلة البكالوريوس وما يعادلها كان نصيبها في عدد السكان في ذات الفئة العمرية التي تبدأ من 15 إلى 24 سنة نحو 6.1%. أخيراً مرحلتي الماجستير والدكتوراه وما يعادلها استحوذا على 0.9% فقط من إجمالي سكان تلك الشريحة.

وإذا ما حاولنا تقليص المراحل التعليمية التسعة الأنف ذكرها إلى ثلاثة مراحل فقط، فتوزيع السكان في تلك الشريحة العمرية يكون كالتالي؛ أولاً: مرحلة ما قبل الثانوية استحوذت على 40%، ثانياً: مرحلة الثانوية حتى ما قبل مرحلة البكالوريوس 50.5%، أخيراً: مرحلة البكالوريوس حتى الدكتوراه وكانت نسبتهم 7% فقط، علماً بأن هناك 2% بدون تعليم وأقل من 1% غير مصنفيين تعليمياً. في المقابل شغل السكان في تلك الفئة العمرية عدد 92 مليوناً و112 ألف

22.4% من الشباب خارج فئات القوى العاملة والتعليم والتدريب (NEET) عام 2020

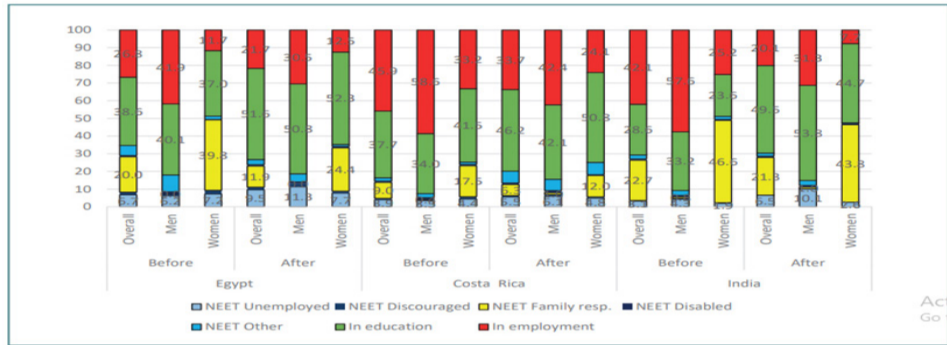
<https://sustainabledevelopment.un.org/>

ترجمة نهال زكي

من التقرير الفني رقم 3 الصادر عن منظمة العمل الدولية (ILO) والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)

الشكل رقم (5): فئات المؤشر الخمس للشباب بين 15-24 عام في بعض الدول قبل وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية

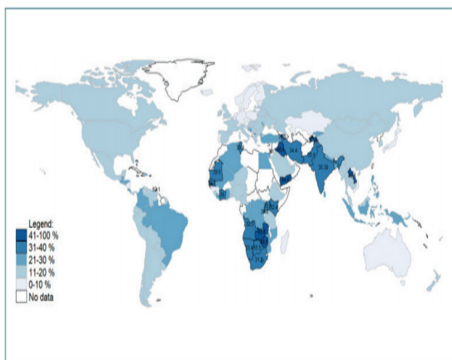
Figure 5. Fivefold NEET classification and alternative states for young people aged 15-24, selected countries before and after the global economic and financial crisis



2000 و 2005 من 93% إلى 95%. كما أظهرت الأبحاث التي أجرتها منظمة العمل الدولية مؤخرًا أن فئة البطالة ضمن مجموعات المؤشر في الهند تتركز بين الشباب الأفضل تعليمًا وذوي الدخل الأسري المرتفع؛ بينما ترتفع نسب فئة غير النشطين في المؤشر للشابات الأكثر فقرًا والأقل تعليمًا. أما في الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط الأدنى، مثل رواندا أو كوستاريكا، تكون الفروق بين الجنسين في كلاً من المعدلات والتوزيعات عبر الفئات الفرعية أقل وضوحًا لكنها تظل قائمة. ففي رواندا، المعدلات أعلى بنسبة 50% للشابات منها للشبان، و60% في كوستاريكا حيث يُترجم الفارق إلى أقل من 11 نقطة مئوية بقليل، وهو بالضبط الفرق بين حصص الشابات والشبان الذين يُرجعون عدم مشاركتهم في القوى العاملة إلى مسؤولياتهم الأسرية. وبعبارة أخرى، فإن الاختلاف في معدلات NEET بين الشباب والشابات

الملتحقين بالتعليم إلى انخفاض كلاً من معدلات توظيف الشابات من جهة وأعداد الإناث في المؤشر من جهة أخرى. وعلى النقيض، في الهند لم يود تضاعف التحاق الشابات بالتعليم (بالرغم من الترحيب به) إلى انخفاض كبير في نسبة الشابات المُدرجات في المؤشر بسبب المسؤوليات الأسرية. وهذه الظاهرة ترجع إلى الانخفاض الملحوظ في نسب أعداد الشابات في الأعمال مدفوعة الأجر من 31.3% إلى 7.7% وهو ما يفسر، من بين أمور أخرى، أن خصائص وأسباب واثار تصنيفات الشباب بالمجموعات الفرعية الخاصة داخل المؤشر - ناهينا عن إجمالي عدد الشباب به- تختلف اختلافاً شديداً باختلاف الدول وطبقاً للعامل الزمني. ويعتبر التمييز بين فئتي العاطلين عن العمل وغير النشطين المنتمين الي نفس المؤشر أمراً هاماً، لا سيما عند مناقشة الاستراتيجيات اللازمة لخفض معدلاته. وبالرغم من أنه في جميع الدول تقريباً تزيد نسب بطالة الذكور عن نسب فئة الشباب غير النشط في المؤشر، فإن هاتين الفئتين الفرعيتين في الهند هما الأكثر استقطاباً مقارنة بمثيلتيهما في الدول الأخرى التي شملها التقرير، حيث يشكل الذكور أكثر من 90% من فئة العاطلين عن العمل في المؤشر، بينما تمثل الإناث أكثر من 90% من فئة غير النشطين فيه.

الشكل رقم (1): توزيع الشباب غير المدرجين ضمن فئات القوى العاملة أو التعليم أو التدريب في العالم



في كوستاريكا يرجع إلى الفروق بين الجنسين في تحمل المسؤوليات الأسرية. وسواءً كنا متفقين أم لا مع مثل هذا التوزيع القائم على النوع الاجتماعي للمسؤوليات الأسرية، فالمغزى أنه له آثار مهمة في تطوير استجابة السياسات الفعالة.

على الرغم من أن نسبة الشابات في الهند اللاتي خرجن من سوق العمل بسبب المسؤوليات الأسرية قد انخفض نسبياً خلال العقد الماضي- تمشياً مع الانخفاض العام في معدل الإناث المُدرجات بمجموعات المؤشر-، ظلت نسبة الشابات المشاركات في المسؤوليات الأسرية ثابتة عند 95% خلال نفس الفترة. وقد ارتفعت النسبة بين عامي

شهد عام 2020 عالمياً أكثر من 1 إلى 5 شباب (22.4%) من إجمالي عدد الشباب (الذكور والإناث) الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب، فيما يسمى بمؤشر NEET. ومن بين المنتمين الي فئات هذا المؤشر يوجد 2 من كل 3 (67.5%) من الإناث، أي بمعدل 1:2 (إناث الى ذكور). بينما من الإجمالي العام للشباب الذكور يوجد 1 من كل 7 (14.0%) من المحسوبين ضمن المؤشر، مقابل 1 من كل 3 (31.2%) من إجمالي الإناث.

إلى أربع فئات تشمل «المُحيطين»، و«ذوي المسؤوليات الأسرية»، و«ذوي الإعاقة»، ومجموعة «أخرون» وهي شديدة التباين فيما بينها تضم كل الشباب المدرجين ضمن المؤشر وغير المصنفين في مجموعات أخرى، وتم ضم فئة خامسة لهذه المجموعة وهي «العاطلين عن العمل»، لتصبح تصنيفات المؤشر خمس فئات يمكن الاستعانة بها بفاعلية لفهم طبيعة هذه الظاهرة (NEET) في بعض الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والتي تتوفر عنها بيانات واضحة (الشكل رقم 5)، وقد تم إضافة الي هذا الرسم الشباب في مجال العمل والتعليم وذلك لإعطاء رؤية كاملة عامة لحالة الشباب. وبالرغم من وضع جميع العاطلين عن العمل معاً في فئة واحدة، فإن أكبر فئة فرعية من إجمالي المؤشر تظل فئة الشباب ذوي المسؤوليات الأسرية، والتي تنصدها الشابات، وهو ما يفسر الفجوة الكبيرة السابق الإشارة إليها أعلاه بين الشابات والشبان في معدلات المؤشر. ومن ناحية أخرى، انخفض تقدم أعداد الشابات ذوات المسؤوليات الأسرية في كل مكان منذ الأزمة العالمية. وكان الانخفاض الأكبر في مصر حيث تراجع معدل الشابات غير النشطات بسبب المسؤوليات الأسرية من 39.8% إلى 24.4%، وفي كوستاريكا (من 17.5% إلى 12.0%)، مقارنة بالهند حيث سجل الانخفاض أقل من 3 درجات مئوية فقط بين عامي 2005 و 2018 (من 46.6% إلى 43.8%). وفي مصر، يرجع الانخفاض في أعداد الإناث المدرجات في المؤشر بسبب انخفاض معدل فئة الشابات ذوات المسؤوليات الأسرية إلى التشجيع الواسع النطاق لالتحاق الإناث بالتعليم. أما في كوستاريكا، فقد أدى زيادة أعداد

وقد أدت المخاوف العالمية بشأن الأعداد الكبيرة من الشباب خارج مجالات العمالة والتعليم والتدريب، الي اعتماد نسبة المؤشر كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كمعيار للتقدم نحو الهدف رقم 8.6 من الخطة. ومع ذلك، فإن الإنجازات المحققة حتى الآن ليست مشجعة. ففي عام 2015، عندما تم تحديد الهدف، قُدر معدل NEET العالمي بنسبة 21.7%؛ في حين أن النسبة ارتفعت الي 22.4% عام 2020 (الشكل رقم 1). وعلى الرغم من وجود الكثير من الإنجازات غير المُحققة بعد، فقد كان هناك عدد من التغييرات المشجعة في حجم وتوزيع المؤشر على مر السنين. فئات المؤشر في بعض الدول: أظهرت دراسة SIDA أن أعلى معدلات المؤشر توجد في رواندا والهند، بينما تظهر الفجوات الأكبر بين الشباب من الذكور والإناث في المملكة العربية السعودية والهند وإثيوبيا. أما في دول الاتحاد الأوروبي، فسجلت البرتغال أدنى معدل بالمؤشر وأصغر فجوة بين الجنسين بنسبة 1 إلى 1 بين الذكور والإناث. التباين في فئات المؤشر: بالبحث الدقيق في ثنائية الفئات غير النشطة والعاطلة عن العمل في المؤشر، وجد أن الفئة غير النشطة على وجه الخصوص متباينة الي حد كبير؛ فهناك العديد من الأسباب التي قد تجعل الشباب الذي لا يعمل أو يدرس أو يتدرب لا يبحث بهمة عن وظيفة، فقد لا يرغبون في الوظيفة لأسباب مختلفة، أو قد يكون لديهم عقبات في الحصول على وظيفة، أو ليس لديهم الوقت الكافي، أو بسبب الإعاقة، و/أو قد لا تكون هناك وظائف مناسبة متاحة. وبالتالي تم تقسيم مجموعة «غير النشطين أو غير المشاركين» بالمؤشر